معوقات التمويل الذاتي للتعليم الثانوي الزراعي نظام الثلاث سنوات (دراسة ميدانية علي محافظة المنيا)

سمر نادي أحمد علي

مدرس مساعد بقسم أصول التربية- كلية التربية جامعة المنيا

مستخلص عربي

هدف البحث الحالي الي التعرف علي مفهوم تمويل التعليم، وأهميته ومصادره ,والعوامل المؤثرة فيه, والتحديات والمشكلات التى تواجهه, كما هدف البحث ايضاً الي تسليط الضوء علي فكرة التمويل الذاتي من خلال التعرف علي مفهومه وصوره ، والعوامل المؤثرة فيه، ومعوقاته بالتعليم الثانوي الزراعي المصري نظام الثلاث سنوات, واعتمدت الباحثة علي المنهج الوصفي باعتباره المنهج المناسب للدراسة, كما قامت الباحثة بإعداد الاستبانة كأداة للدراسة الميدانية , ثم تم تطبيقها علي (٤٦٠) فرداً هم (موجهين , ومدراء , ووكلاء , ومعلمين) مدارس التعليم الثانوي الزراعي بمحافظة المنيا.

واقتصر البحث الحالي علي عرض معوقات التمويل الذاتي بمدارس التعليم الثانوي الزراعي نظام الثلاث سنوات بمحافظة المنيا, وتوصلت نتائج البحث الي بعض معوقات التمويل الذاتي بتلك المدارس من أبرزها ما يلي:-

محدودية صلاحيات الإدارات المدرسية فى الحصول علي التمويل اللازم , ضعف الوعي المجتمعي لدى المستثمرين بدعم المدرسة الثانوية الزراعية , قصور محتوي المقررات الدراسية فى تنمية الميول الإنتاجية لدى طلاب المدارس الثانوية الزراعية, افتقار المدارس الثانوية الزراعية للاماكن اللازمة للأنشطة الانتاجية, ضعف التخطيط لتنمية الموارد الذاتية بالمدارس الثانوية الزراعية., انخفاض حماس بعض المدراء والمعلمون لدعم فكرة التمويل الذاتي.

الكلمات المفتاحية : **التمويل** ، **التمويل الذاتي** ، **معوقات التمويل الذاتي**

مقدمة البحث:

يلعب التمويل دورًا أساسيًا ومحوريًا يؤثر على جميع المتغيرات الكمية والكيفية للنظم التعليمية مما يؤثر بدوره على الكفاءة الداخلية والخارجية لهذه النظم التعليمية، فزيادة القدرات الاستيعابية للمؤسسات التعليمية يرتبط أساسًا بالحاجة إلى زيادة الموارد البشرية والمالية المخصصة للتعليم، وفى ظل الزيادات الكبيرة فى إعداد الملتحقين بالتعليم على المستوي العالمي، مما قد يعيق بعض الدول النامية من زيادة مخصصات الاتفاق على التعليم بما يتوافق مع نسبة الزيادة فى إعداد الطلاب، وهذا الوضع يؤدي إلى ازدحام الفصول الدراسية وارتفاع نسبة المعلم للطالب، مما يؤدي إلى اختلال فى الكفاءة الداخلية للمؤسسة التعليمية (إيمان علي الانصاري , , ٢٠٠٢, ص.٥).

ووفقاً للإحصاءات بلغ الاجمالي العام لعدد الطلاب في المراحل التعليم قبل الجامعي (٢٥,٣) مليون طالب في العام , (٢٠١٩/٢٠٢٠م) مقابل (٢٤,٢) مليون طالب في العام (٢٠١٨/٢٠١٩م), وبزيادة بلغت نسبتها ٤,٧%من اجمالي الطلاب , وبلغ عدد المدرسين ١,١٨ مليون مدرس في العام ٢٠١٩/٢٠٢٠م) مقابل ١,٢١ مليون مدرس في العام ٢٠١٨/٢٠١٩) وذلك بانخفاض بلغ نسبته ١,٥%من اجمالي المدرسين (أسماء حسن الخولي ,٢٠٢١, ص. ٢٣) .

ويتزايد الاهتمام بقضية تمويل التعليم والإنفاق عليه، ومدى توافر الأموال اللازمة له، حيث يُعد تمويل التعليم مُدخلاً بالغ الأهمية من مدخلات النظام التعليمي باعتباره من عوامل تحقيق كفاءة التعليم وتطويره، والوفاء بمتطلباته من الموارد البشرية والمادية، وبدون التمويل اللازم يقف التعليم عاجزًا عن أداء مهامه الأساسية، ولذلك يُعد التمويل عقبة أمام الدول في تحقيق أهدافها التعليمية، فالاحتياجات المالية للتعليم لا تنتهي أبدًا فى ضوء أهدفنا المتجددة (ظلال محمد عادل ,٢٠١٦, ص. ٣١٥) .

وقد اصدرت الحكومة دليل موازنة المواطنين للاعوام ٢٠٢٠/٢٠٢١م , مؤكدة ارتفاع الانفاق الحكومي علي التعليم الي ١٠% من الناتج المحلي الاجمالي , وقد احتل قطاع التعليم المرتبة الثالثة بمشروع الموازنة العامة للدولة المُقدرة للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١م بواقع (١٥٧,٥٨٠)مليار جنية بما نسبته (٩,٢%) من اجمالي حجم المصروفات مقابل

(١٣٢,٠٣٨)مليار جنية للعام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠م بنسبة تغيير وصلت ١٩%, وبحسب دليل المواطن تم تخصيص ١,٥مليار جنية لتحسين اوضاع المعلمين والمشرفين في السنوات الدراسية الاولي (أسماء حسن الخولي, ٢٠٢١, ص.٢٤) .

ويمكن القول إن التعليم يواجه مشكلات أساسية فى كافة مراحله أغلبها متعلقة بقلة كفاية التمويل بكافة أشكاله سواء التمويل المخصص من الدول أو التمويل الخارجي سواء كانت منح أو قروض أو مشاركات القطاع الخاص ومساعدات بعض رجال الأعمال التي قلما استدامت لفترات طويلة.

وعلي الرغم من تكثيف الحكومة جهودها لتحسين النظام التعليمي في البلاد فقد زاد الانفاق علي التعليم العام الي نسبة (٤%) للسنة المالية (٢٠١٨/٢٠١٩م) عن العام السابق له ,إلا ان مستويات التمويل الاجمالية في مصر لاتزال منخفضة مقارنة بمستويات البلدان ذات المستويات المماثلة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية وكنسبة مئوية من اجمالي الانفاق الحكومي (أسماء حسن الخولي, ٢٠٢١, ص.٢٤) .

لذلك أصبح تمويل التعليم من قبل الحكومات يشكل تحديًا كبيرًا، ولم يعد هناك خيارًا ملائمًا فى ظل التحديات الاقتصادية العالمية للتغلب على مشكلات تمويل التعليم، مما يستدعي الحاجة إلى تنويع مصادر التمويل، والبحث عن حلول ذاتية للمؤسسات التعليمية، وبدائل أخرى بجانب التمويل الحكومي تضمن استمرار تدفق موارد مالية تساعدها فى أداء رسالتها للحد من أية تأثيرات محتملة لخفض التمويل الحكومي المخصص للتعليم طبقًا للتغيرات الاقتصادية المحلية والقومية والعالمية(عبد الله بن محمد الوزرة ,٢٠١٩, ص. ٢٠).

من هنا بدأت النظرة الحديثة للتعليم كاستثمار، فالتعليم لم يعد مجرد خدمة ينفق عليها بقدر ما يتاح من مال بصرف النظر عن طبيعة الخدمة أكانت ضرورية أم تحسينية أم كمالية، وإنما أصبح استثمارًا بشريًا، وعاملاً رئيسيًا فى التنمية ووسيلة لرفع معدلات الإنتاج العام للدولة، فهو استثمار يعود بنتائج اقتصادية تبلغ قيمتها أضعاف ما تم إنفاقه، لأنه يُحسن قدرات الفرد ويكسبه مهارات العمل، ويمنحه بصيرة مهنية للإبداع فى العمل، ويكيف الظروف للتغيير والتطوير فى الأعمال والمهن المعاصرة.

إذا كانت مدارس التعليم الحكومي تعتمد فى تمويلها على التمويل الحكومي فقط كما تعتمد فى تمويل أنشطتها بشكل رئيسي على الميزانية المخصصة لها، ومع تزايد أعداد الملتحقين

بالتعليم العام، ومع وجود زيادة فى تكاليف التعليم، ووجود مشكلات تتعلق بنقص الموارد المالية للإنفاق على التعليم العام يؤثر على جودة العملية التعليمية ونتائجها التربوية (ظلال محمد عادل ,٢٠١٦ , ص.٣٠٢).

ونتيجة لضعف الميزانية المخصصة للأبنية التعليمية والتجهيزات المدرسية وصيانتها , وبناءًا علي ذلك اخذت الدولة علي عاتقها تحفيز القطاع الخاص علي الاستثمار في مجال التعليم ودعم هذا المجال بشتي الطرق سواء من خلال انشاء المدارس او المساهمة في توفير التجهيزات اللازمة للمدارس او التقدم بقطعة ارض للبناء عليها , بهدف الارتقاء بمستوي العملية التعليمية دون القاء المزيد من الاعباء علي كاهل الدولة(منال أحمد حسن , ٢٠١٢ ,ص. ٢٢٥)

ولعل ذلك يتطلب البحث عن مصادر دائمة وفعالة لتمويل التعليم والإنفاق عليه نتيجة لعدة عوامل منها: التطور المتسارع فى وسائل التعليم المستخدمة من جهة، والحاجة إلى بناء مدارس حديثة من جهة أخرى، وأيضًا الحاجة إلى توفير صيانة للأجهزة، والوسائل مع توفير جميع الاحتياجات الأساسية والثانوية اللازمة لذلك فإن ذلك يشكل تحديًا كبيرًا وعائقًا أمام المدارس فى تحقيق الأهداف المنشودة، الأمر الذي يمكن أن ينعكس سلبًا على أدائها بشكل عام، وعلى نواتجها بشكل خاص وهم طلابها وهو ما يتطلب إيجاد المزيد من مصادر التمويل الذي يسير جنبًا إلى جنب مع التمويل الحكومي (ظلال محمد عادل , ٢٠١٦ , ٣٠٣).

ويمكن أن تتكاتف الجهود البشرية داخل المدرسة كل طبقًا لصلاحياته وطبقاً للإمكانات المتاحة فى إيجاد حلول ابتكارية وإبداعية للمشكلات أو بمعني أدق للتحديات المستجدة التي تواجه المدارس، ويصعب التغلب عليها نتيجة لعدم كفاية التمويل المخصص من قبل الدولة، ويستثمر كل ما في المدرسة سواء أكانت موارد بشرية أو غير بشرية لتحقيق موارد تمويل ذاتي للمدرسة تدعم التمويل الحكومي.

مشكلة البحث:

تتطلب المؤسسات التعليمية موارد مالية كبيرة حتى تستطيع تحقيق الأهداف المنشودة، ومشكلة التمويل للتعليم مشكلة تواجهها الدول المقدمة والنامية على حد سواء، وذلك لأن

التعليم يمس شريحة ليست قليلة من سكان أي دولة وهم الطلاب، ويحتاج إلى ميزانيات ضخمة لتحقيق أهدافه.

يواجه التعليم الفني عمومًا فى مصر عديد من المشكلات التي تعوقه عن تحقيق أهدافه وتتسبب فى ضياع الوقت والجهد، كنقص الموارد المالية وغياب الصيانة المستمرة لمعدات الورش والمزارع، ووجود انفصام كبير بين التعليم الفني ومتطلبات سوق العمل، فى ضوء ما تشهده هذه الأسواق من تغيرات وتحولات اقتصادية وتكنولوجية.

ويُعد التعليم الثانوي الزراعي أحد فروع التعليم الفني الذى يمد خطط التنمية الزراعية بالكوادر الفنية فى المستويات الوسطي (فئة الفني والفني الأول) ولعل ذلك يقتضي اهتمامًا خاصًا لهذا النوع من التعليم لإعداد الكوادر الزراعية التي تمتلك من المعارف والمهارات والقيم ما يجعلها قادرة على تعظيم الإفادة من الموارد الزراعية المتاحة، وتحقيق أقصي منفعة اقتصادية منها، وتوفير الأمن الغذائي المناسب لأفراد المجتمع، لاسيما فى العصر الراهن الذى يتسم بعديد من المتغيرات السريعة فى كافة المجالات ومنها المجال الزراعي (علي عبد الرؤوف نصار,٢٠٠٥ ,ص. ٦٦ ,٦٧).

وفى دراسة (إيناس إبراهيم حويل،٢٠١٧, ص. ٢٤٩,٢٥٠) ، سعت الدراسة إلى وضع تصور مقترح للتغلب على المعوقات المجتمعية التي تعوق مشروعات تطوير التعليم الفني، وكان من أهمها محور التمويل الذي أشار إلي ضرورة مساهمة القطاع الخاص والمجتمع المحلي فى تطوير وتحسن جودة هذا النوع من التعليم، وتشجيع القطاع الخاص على توظيف إمكانياته فى تمويل التعليم الفني، زيادة الدعم المالي لميزانية المشروعات لشراء المواد والمستلزمات من الأجهزة والمعدات، تطوير الوحدات ذات الطابع الخاص بالمدارس الفنية، مثل مشروع رأس المال الدائم بمدارس التعليم الفني لتوليد تمويل ثابت، فضلاً عن إقامة معارض بمنتجات الطلاب وبيعها فى المدارس، وذلك لتحقيق مصادر تمويل ذاتي لهذه المدارس، وتخصيص بعض الرسوم على القادرين.

وجدير بالذكر أن مدارس التعليم الثانوي الزراعي المصري نظام الثلاث سنوات ليست بمنأى عن هذه المشكلات المتعلقة بضعف تمويلها الحكومي هذا وقد أشارت دراسة (على عبد الرؤوف نصار, ص ص. ٦٥:١٢٤) إلى وجود قصور فى تجهيزات المدارس الثانوية

الزراعية، لمواكبة التقدم التكنولوجي فى جميع المرافق الزراعية نتيجة لقلة الاعتمادات المالية المتاحة لهذه المدارس وقد أوضح المعلمون والوكلاء والمديرين فى دراسة (فوزي محمد السعيد , ١٩٩٤ , ص. ١٣٨) من خلال استبيان تم عرضه لتعرف أسباب ضعف المستوي العلمي لطلاب المدارس الثانوية الزراعية، إلى مجموعة من العوامل والأسباب كان على رأسها ضعف الإمكانيات المادية المتاحة للمزرعة والمرافق الفنية وحجرات الدراسة والمبني المدرسي...وغيرها.

ويضم التعليم الثانوي الزراعي نظام الثلاث سنوات مجالات وتخصصات متعددة (مقارنة بنظام المدارس الثانوية الزراعية نظام الخمس سنوات فمجالاته وتخصصاته أقل، والإقبال عليه أقل من حيث أعداد الطلاب، مما كان دافعًا لاختيار نظام الثلاث سنوات)، فعلي سبيل المثال الشعبة الزراعية تضم بداخلها (الإنتاج الحيواني، التصنيع الزراعي، الإنتاج السمكي، العجائن والمخبوزات، استصلاح الأراضي والميكنة الزراعية) وشعبة الإعداد المهني تضم بداخلها (البستنة، الصحة البيطرية، تربية النحل ووقاية المزروعات، ألبان وصناعات زراعية، صناعة العجائن والمخبوزات).

والبحث الحالي بصدد محاولة رصد واقع هذه الممارسات والأنشطة المتعلقة بكلتا الشعبتين (الزراعية، الإعداد المهني) داخل المدارس الثانوية الزراعية نظام الثلاث سنوات، وما يمكن اقتراحه من أنشطة أخرى فى ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة فى هذا المجال، مما يزيد من الدخل المادي للمدارس الثانوية الزراعية المصرية.

ونظرًا لأن التعليم الفني يواجه عديد من المشكلات التي تعوقه عن تحقيق أهدافه، والتعليم الثانوي الزراعي من أحد أهم فروع التعليم الفني، والذي يعاني عديد من المشكلات التي تعود فى النهاية وكما أشارت الدراسات السابقة إلى نقص التمويل الحكومي المخصص له مثل دراسة (سعيد إمام خزيم , ٢٠١٨, ص.٣٣٨) التي اشارت الي ضعف الامكانات المادية , ونقص المباني المدرسية , والمعامل , وقِدم الاجهزة والمعدات , وتأخر المناهج وانفصالها عن الواقع وعن احتياجات سوق العمل , وغياب التدريب العملي نظرا لتأكل المزرعة واستخدامها في غير اغراضها، لهذا تحاول الدراسة الحالية تناول (التمويل الذاتي لتطوير المدارس الثانوية الزراعية المصرية)، حيث يقصد بالتمويل الذاتي هو قدرة المدرسة الثانوية

الزراعية المصرية على توفير موارد مالية من خلال أنشطتها مع إعطائها الحق الكامل فى حرية التصرف فى هذه الأموال دون الالتزام بقواعد الصرف المحددة من الدولة لمواجهة الاختناقات المالية الطارئة.

وبالتالي يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات الاتية:

- ما هو مفهوم تمويل التعليم، وما أهميته ومصادرة والعوامل المؤثرة فيه، وما التحديات والمشكلات التى تواجهه.
- ما التمويل الذاتي وما صوره ، والعوامل المؤثرة فيه ؟
- ما معوقات التمويل الذاتي بمدارس التعليم الثانوي الزراعي نظام الثلاث سنوات من وجهة نظر عينة من الموجهين والمدراء والوكلاء والمعلمين بالتعليم الزراعي بمحافظة المنيا ؟

أهداف البحث يهدف البحث الحالي الي تحقيق مايلي :

١. القاء الضوء علي مفهوم تمويل التعليم، وما أهميته ومصادرة والعوامل المؤثرة فيه، وما التحديات والمشكلات التى تواجهه
٢. التعرف علي مفهوم التمويل الذاتي وصوره ، والعوامل المؤثرة فيه بالتعليم الثانوي الزراعي المصري نظام الثلاث سنوات
٣. رصد بعض معوقات التمويل الذاتي التي تواجه التعليم الثانوي الزراعي المصري نظام الثلاث سنوات في المدارس الثانوية الزراعية بمحافظة المنيا من خلال الدراسة الميدانية

. **أهمية البحث** تستمد هذه الدراسة اهميتها من سعيها للتعرف علي معوقات التمويل الذاتي التي تواجه التعليم الثانوي الزراعي المصري نظام الثلاث سنوات في المدارس الثانوية الزراعية بمحافظة المنيا , وتتبع اهمية الدراسة ايضا من اعتبارات منهجية أهمها قلة الدراسات التي تناولت موضوع التمويل الذاتي بمدارس التعليم الثانوي الزراعي نظام الثلاث سنوات رغم الحاجة الملحة له نتيجة لقلة التمويل الحكومي وعدم كفايته , وبذلك فقد يسهم البحث في تزويد القارئ ببعض المعلومات والمعارف حول التمويل والتمويل الذاتي والعوامل المؤثرة فيهم ومعوقات التمويل الذاتي , وربما يسهم البحث الحالي في تزويد المهتمين في قطاع التعليم الزراعي بمعوقات التمويل الذاتي الواقعية ومحاولة حل

تلك المعوقات لزيادة وتنويع مصادر التمويل الذاتي بمدارس التعليم الثانوي الزراعي المصري نظام الثلاث سنوات .

منهج البحث يعتمد هذا البحث علي المنهج الوصفي , لأنه من أفضل المناهج التي تتناسب وطبيعة البحث الحالي لتعرف التحديات التي تواجه التعليم الثانوي الزراعي المصري وتُضعف من دوره التربوي , وهذا المنهج لا يقتصر علي جمع البيانات وتنظيمها , وانما يتعدى ذلك الي تحليلها والربط بين مدلولاتها , للوصول الي استنتاجات تسهم في فهم الواقع وتطويره , وفي إطار هذا المنهج يمكن تحديد العوامل والعلاقات المرتبطة بمشكلة البحث وتفسيرها (ديو بولد ب فان دالين ,١٩٩٦, ص. ٣٠٤) ,من اجل عرض لمفهوم التمويل والتمويل الذاتي ومعوقاتهم .

حدود البحث

الحدود الزمنية : الفصل الدراسى الاول للعام الدراسي ٢٠٢٢/٢٠٢٣م .

الحدود المكانية : تم تطبيق الدراسة علي عينة من موجهين ومدراء ووكلاء ومعلمين التعليم الثانوي الزراعي في محافظة المنيا .

حد الموضوع : تقتصر الدراسة علي معوقات التمويل الذاتي بمدارس التعليم الثانوي الزراعي نظام الثلاث سنوات .

مصطلحات البحث

مفهوم التمويل finance

والتمويل في اللغة: يعني في القاموس المحيط ملتُ وتمولت أي كثر مالك، ومُلته (بالضم) أعطيته المال، بمعنى التمويل (كسب المال) وتمولت: كثر مالك. فالتمويل هو: انفاق المال، وأمواله تمويلا أى زوده بالمال (مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادى الشيرازي ، ١٩٨٠، ص. ١١٢).

والتمويل هو "الوظيفة الإدارية التى تختص بعمليات التخطيط للأموال والحصول عليها من مصادرها المناسبة لمحاولة تدبير وتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لتنفيذ الأنشطة التعليمية المختلفة خلال فترة زمنية محددة، وفى ضوء ما تم تحديده مسبقًا من كلفة بما يساعد على

تحقيق أهداف هذه الأنشطة وتحقيق التوازن بين الرغبات المتعارضة للفئات المؤثرة فى نجاح واستمرار المنظومة" (Brain Prescott, 2010, P.20)

ويُعرف التمويل على أنه " فن وعلم إدارة الأموال التى من الممكن أن تشمل الخدمات والأدوات المالية وقد يشير أيضًا الى اهتمامه بتوفير المال للوقت الذى يمكن أن تحتاج إليه ووظيفة التمويل تعنى الحصول على الأموال، ثم استخدامها بصورة فعالة وبكفاءة فى كل ما يتعلق بالاهتمامات البشرية سواء كانت تجارية أو خدمية، ولقد اتسع هذا المفهوم ليتعدى الاهتمامات التجارية المتعلقة باهتمامات رجال الأعمال ليصل الى الاهتمامات الخدمية مثل التعليم والصحة وغير ذلك" (على صالح جوهر، ميادة الباسل, ٢٠١٦, ص. ٨، ٩) .

و يمكن القول ان التمويل عبارة عن مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول علي الاموال اللازمة لتمويل المؤسسة وتحديد المزيج المناسب من بين المصادر التمويلية المتاحة للمؤسسة لتحقيق اهدافها بكفاءة.

مفهوم تمويل التعليم :.

يتناول البحث الحالي تمويل التعليم علي انه "هو العملية التى يتم من خلالها التخطيط للحصول على مصادر مالية لتغطية كافة احتياجات المدرسة الثانوية الزراعية المصرية لتحقيق أهدافها ورسالتها التربوية.

ويشير (طارق عبدالرؤوف عامر) أن تمويل التعليم هو كل ما يُنفق على التعليم من قبل النظام الاقتصادي فى صورة أموال سائلة أو مساعدات عينية تنفق بشكل مقصود فى سبيل توفير الخدمة التعليمية للأبناء وبالطبع لا يدخل ضمن ذلك قيمة وقت المعلم والتلميذ طارق عبدالرؤوف عامر، ٢٠١٥، ص. ١١٨)

مفهوم التمويل الذاتي

يشير مفهوم التمويل الذاتي الي "قدرة المؤسسة علي توفير موارد عن طريق نشاطاتها , والتصرف بها دون التقيد بقواعد الصرف المحددة بقانون الموازنة الحكومية , ومن خلاله تعالج المؤسسة الاختناقات المالية في موازنتها" (خالد منصور غريب, ٢٠١١, ص . ٧٠٩).

حيث يتيح التمويل الذاتي للمؤسسة امكانية اكتساب موارد اضافية لها من خلال استثمار مواردها الداخلية افضل استثمار ممكن.

خطة السير في البحث_لتحقيق أهداف البحث والاجابة علي تساؤلاته يسير البحث وفقاً للخطوات التالية :

١. بدأ البحث بمقدمة ثم مشكلة البحث وأهدافه وأهميته والمنهج المستخدم ومصطلحات البحث وخطة السير في البحث .
٢. للإجابة علي التساؤل الاول يتناول البحث مفهوم تمويل التعليم، وما أهميته ومصادرة والعوامل المؤثرة فيه، وما التحديات والمشكلات التى تواجهه
٣. للإجابة علي التساؤل الثاني للبحث يتم تناول مفهوم التمويل الذاتي وصوره ، والعوامل المؤثرة فيه بالتعليم الثانوي الزراعي المصري نظام الثلاث سنوات
٤. للإجابة عن التساؤل الثالث يتم رصد بعض معوقات التمويل الذاتي التي تواجة التعليم الثانوي الزراعي المصري نظام الثلاث سنوات في المدارس الثانوية الزراعية بمحافظة المنيا من خلال الدراسة الميدانية

الإطار النظري

تمويل التعليم

يعد النظام التعليمي العمود الفقري لأي تنمية منشودة في أي بلد من بلدان العالم فقد انفقت الدول والحكومات دعما سخيا في تمويل التعليم , إلا انه ومنذ منتصف السبعينات والثمانينات بدأت الحكومات في تخفيض نفقاتها التعليمية , في محاولة منها لأداره انظمتها بأساليب اكثر فاعلية , واقل كُلفة(ظلال محمد عادل , ٢٠١٦ , ص. ٣٠١)

ولاشك ان تمويل التعليم يتأثر كثيرا بالميزانية العامة للدولة فكلما زاد الدخل القومي كلما زادت الميزانية وبالتالي ترتفع الميزانية المخصصة للتعليم , فالنقص في الميزانية من دون شك يؤدي الي عجز التعليم عن تحقيق اهدافه.

والواقع ان معظم انظمة التعليم في العالم خاصة الدول النامية تواجه عجزا في الموارد المالية , ويرجع ذلك لعوامل كثيرة منها : انخفاض معدلات التنمية , ارتفاع تكلفة تعليم الطالب

,والاقبال الاجتماعي علي التعليم , وسعي مؤسسات التعليم الي تحقيق مستوي يساعد المتخرجين علي المنافسة في سوق العمل العالمي.

الأُطر والمبادئ التي تحكم عملية تمويل التعليم

يُعد موضوع تمويل التعليم من الموضوعات التي تتسم بالتعقيد , وهذا التعقيد يعود الي تعدد مصادر التمويل وكذلك لتعدد المخرجات ومدي ارتباطها بكل مصدر من المصادر وعليه فتتعدد المصادر والمبادئ التي تحكم عملية تمويل التعليم , وقد حدد البنك الدولي الاطر التي يجب ان يتم تمويل التعليم في ضوئها من خلال تقرير له صدر عام ١٩٩٥ بعنوان "اولويات واستراتيجيات التعليم " علي النحو التالي(الهلالي الشربيني الهلالي, ٢٠٠٧, ص. ١٠٩:١١١):

- التحكم في القبول بمؤسسات التعليم من خلال أُسس ومعايير اختيارية
- انشاء مؤسسات خاصة للتعليم
- اعطاء مؤسسات التعليم استقلالية كافية وتنويع مصادر تمويلها
- البحث عن مصادر جديدة لتمويل التعليم خارج مصادر الميزانية الحكومية
- فرض رسوم دراسية يدفعها الطلاب تغطي تكلفة الدراسة بالكامل
- تقديم قروض ومنح دراسية لتمكين الطلاب الموهوبين من مواصلة دراساتهم

وقد حددت لجنة الاقتصاديات والتمويل المنبثقة عن المؤتمر القومي للتعليم العالي في عام ٢٠٠٠ الاطر والمبادئ العامة التي يجب أن تحكم عملية اصلاح تمويل التعليم في مصر في عدة مبادئ هي : الالتزام بروح الدستور , وضع مخطط هيكلي , تحديد الاولويات , الفرص والمحاذير , القدرة علي التحمل , العدالة , المشاركة والتعاون .

مصادر تمويل التعليم

يمكن تعريف مصادر التمويل علي انها "مجموعة الموارد النقدية والعينية التي تمنح من جهة او جهات مختلفة لمؤسسات التعليم العام الحكومي بغرض تحقيق أهدافها ورسالتها التعليمية " (رفعت عمر عزوز، طارق عبدالرؤوف عامر, ٢٠٠٨، ص.١١٨) .

وتختلف مخصصات التعليم بالطبع من بلد لأخر حسب إمكانياته المالية ومع صغر (قلة) هذه الميزانيات بالدول النامية نسبيًا وتوالى المطالب الملحة عليها والمعادلة الصعبة لهذه الدول وهى كيف يتحقق أكبر توسع ممكن فى التعليم بالأموال المحددة المتاحة.

ويتم تمويل التعليم بشكل عام عن طريق مصادر تقليدية ومصادر غير تقليدية :

أولا- المصادر التقليدية: (**التمويل الحكومي**) .

يُقصد بالتمويل الحكومي ذلك التمويل الذي تتكفل به الدولة في شكل موارد مالية مخصصة من ميزانيتها لقطاع التعليم بجميع فروعه ومستوياته , وذلك بغية توفير تعليم مجاني لمن هم في سن التعليم , وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في تلقي التعليم , وهذا هو الاسلوب السائد في كثير من دول العالم النامي, ويتفاوت الانفاق الحكومي علي التعليم تبعا للسياسات المتبعة في الدول وتبعا للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنمط الاداري المتبع في الادارة الحكومية.

"والتمويل الحكومي المباشر هو ما يطلق علية ايضا المصدر التقليدي لتمويل التعليم إذ يتم تمويل جميع النشاطات التعليمية من ميزانية الدولة ولا يتحمل الطلبة او أسرهم اية نفقات , وهو أحد الاسباب في تزايد أعداد الملتحقين بالتعليم لأنها تزيل العوائق المالية امام اتخاذ قرار الالتحاق بالتعليم وشموليته وخاصة في المستوي الالزامي لكل افراد المجتمع"(ايمان علي الانصاري , ٢٠٠٢, ص. ٨).

وفكرة مجانية التعليم تعتبر سلاح ذو حدين فلها مميزاتها (التي سبق ذكرها) في الفقرة السابقة , أما عيوبها تتلخص في ان فكرة عدم تحمل الطالب النفقات التعليمية الخاصة به يجعله غير متحمس لتوجيه كل طاقاته في انهاء المرحلة التعليمية التي ينتمي اليها في الفترة الزمنية المحددة له وذلك لعدم تحمله الخسارة المادية الناجمة عن تدني مستواه ونشاطه التعليمي , مما قد يكون سبباً في ارتفاع نسبة الهدر التعليمي سواء أكان رسوب أو تسرب في النظام التعليمي وهذا يشكل هدراً أو فاقدا في ميزانيات التعليم ولابد من التصدي له ترشيداً للإنفاق , كما ان المساواة بين الغني والفقير في نفقات التعليم يُحمل الفقراء نفقات تعليم الاغنياء ويحرمهم من مزايا مالية كانوا سيتمتعون بها في حالة اقتصار تمويل الحكومة لتعليم الفقراء فقط .

وتتكون الميزانية من بنود متعددة يمكن تقسيمها الى قسمين(طلعت آدم , ٢٠١٦, ص. ١٣٩):

النفقات الثابتة (التكاليف الرأسمالية) وتشمل المباني، المعدات، التجهيزات، الأثاث.

النفقات الدورية وتشمل المرتبات والأجور ونفقات الإصلاح والصيانة والايجارات وتكاليف المياه والنور.

ومما هو جدير بالذكر أن رواتب المعلمين عادة ما تحتل النصيب الأكبر من النفقات الدورية للميزانية، إذ تصل الى ما يتراوح بين ٦–٨% من الميزانية، ويحتل التعليم الابتدائي المقام الأول فى الميزانية للدول العربية، وينبغي الاحتياط فيما يخص الزيادة المطردة الملحوظة فى الميزانيات السنوية للتعليم وهى ليست دائما مرتبطة بزيادة الجهد التعليمي فقد تكون راجعة الى ارتفاع مستوى المعيشة أو غلاء الأسعار أو زيادة رواتب المعلمين(طارق عبد الرؤوف عامر ,٢٠٠٨ , ص.٨١).

ومدارس التعليم الثانوي الزراعي ليست بمنأى عن المشكلات الناتجة عن قلة الاعتماد المالي الحكومي للمدارس مما يترتب علية أن المدارس قديمة فضلاً عن ضعف القدرة علي تحديثها علي مدار سنوات طويلة , وانخفاض النمو في التعليم الزراعي بالمقارنة بالتخصصات الأخرى بسبب الاجور وشروط الاستيعاب , والقصور في تجهيزات تلك المدارس لتواكب التقدم التكنولوجي في جميع المرافق الزراعية نتيجة لقلة الاعتمادات المالية الحكومية المتاحة (بيومي محمد ضحاوي , ٢٠١٩, ص.١٤٨,١٤٩) .

ثانيا - المصادر غير التقليدية لتمويل التعليم

أ- القروض:

تعتبر القروض أحد العناصر المهمة لتمويل التعليم والتي لا تحظى بالاهتمام الكافي فى كثير من الأحيان، رغم تغير نظرة الناس الى التربية والتعليم واعتبارهما استثمارًا مجزيًا لا مجرد خدمة استهلاكية تقدم الى المواطنين ، والقروض كانت توجه للمشاريع الإنتاجية اى للاستثمارات القادرة على تقديم نتائج وعائدات تسدد القروض والعوائد المستحقة عليها , إلا أن هذه النظرة قد تغيرت وأخذ المسؤولين يعتبرون التعليم استثمار مجزى لرؤوس الأموال

وقد تنتج عن هذه النظرة الجديدة الى التربية موقف جديد يتعلق بتمويلها عامة عن طريق القروض بشكل خاص(عبد الله زاهي الرشدان , ٢٠١٥, ص. ١٣٦,١٣٧) .

" ويمكن الاستفادة من القروض التى تستثمر فى التعليم فى مجال خاص ومهم وهو مجال الابنية المدرسية فمن الواضح أن القروض التى يستخدم فى تشييد ابنية صالحة للعملية التعليمية تحقق فى النهاية وفرًا ماليًا كبيرًا ، كما تحقق وفرًا غير مباشر عن طريق استخدام ابنية مدرسية نموذجية يؤدى الى زيادة فعالية النظام التعليمي وإنتاجيته، وهذه الزيادة بالتالي تؤدى الى نتائج اقتصادية مالية ضخمة" (عبد الله زاهي الرشدان , ٢٠١٥, ص. ١٣٦,١٣٧) .

ويجب الإشارة الي أن هذه القروض مثل ما لها من فوائد لها عيوب وهى انه يجب تسديد هذه القروض بالإضافة الى فوائد هذه القروض والتي تزيد بزيادة قيمة القرض وطول فترة السداد, وتفضل القروض الداخلية عن القروض الدولية نظرا للخوف من ارتفاع الفوائد السنوية المطلوب سدادها أو ان تؤثر مثل هذه القروض علي توجهات الدولة وقراراتها بشكل عام .

ب – <u>تمويل القطاع الخاص:</u>

يمكن القول إن التمويل من القطاع الخاص يأتى إما فى صورة استثمارات خاصة كمشروع يدر دخلا علي المستثمر أو فى صورة تبرعات من مؤسسات القطاع الخاص لمساعدة التمويل الحكومي فى اطار مساهمته فى تنمية المجتمع من خلال مسئوليته الاجتماعية(محمد ابراهيم أبو خليل , ٢٠١٠, ص. ٦٩).

ويحتل هذا المصدر من مصادر التمويل مكانة كبيرة فى كثير من دول العالم التى تعتمد على نظام التعليم العام لأن هذه البلدان ماتزال فى حاجة الى مساعدة وعون المدارس الخاصة لأن امكانياتها المادية لا تتيح لها توفير جميع الاحتياجات التعليمية للسكان، هكذا نجد أن التعليم الخاص فى البلدان العربية يحمل جانبًا كبيرًا من أعباء التعليم حتى فى البلدان التى تتولى الدولة فيها الأعباء الأساسية من تعليم المواطنين ويزال التعليم الخاص متحملاً جانبًا كبيرًا من العملية التعليمية بجميع مراحله لاسيما المرحلة الثانوية وبوجه أخص

فى مرحلة الحضانة ورياض الأطفال حيث لا تستطيع الدولة عناية هذه المرحلة فى معظم الأحوال (طارق عبدالرؤوف عامر, ٢٠٠٨، ص. ٨٣).

ج- المصادر الخاصة: وهذه من المصادر الهامة للتمويل حيث تشمل نصيب التعليم من الهيئات غير الحكومية والأفراد ورجال الأعمال ويسمى البعض هذا المصدر بالجهود الذاتية وهو ليس تمويل ذاتي فالأخير يتم من داخل المؤسسات التعليمية نفسها , اما المصدر الخاص فهو جهد ذاتي من خارج المؤسسة

والتمويل الخاص: خلافا للتمويل الحكومي فأن التمويل الخاص لا تتكفل به الدولة ,بل المتكفل به هو المستفيد المباشر من التعليم وهم التلاميذ والطلاب من خلال دفع تكاليف الدراسة من رسوم وغيرها , وهذا هو الاتجاه السائد في كثير من البلدان المتقدمة باعتبار انه يخفف العبء عن ميزانية الدولة (عبد المحسن عايض القحطاني , ٢٠١٥, ص . ٦٨).

ويؤخذ علي هذا الاسلوب اغفال العدالة في توفير الخدمات التعليمية لجميع التلاميذ حيث ستعجز الاسر الفقيرة عن إلحاق ابناءها بالتعليم بخلاف الاسر الغنية القادرة علي تحمل تكاليف التعليم .

" وتشتمل المصادر الخاصة على رسوم التسجيل وأقساط الدراسة ، كما تشمل بعض المسؤوليات التى قد تلقى على عاتق الطلاب مثل الأثاث أو الوسائل التعليمية أو بعض الأموال التى تقدم لصندوق التوفير المدرسى أو غير ذلك وتشمل هذه المصادر الخاصة أيضًا على المنح والهبات التى تقدمها أفراد أو جماعات أو مشروعات التبرع من أجل الأبنية المدرسية أو غيرها، ويرتبط اتجاه فرض الرسوم الدراسية على الأفراد بالاتجاه الاقتصادي الحر الذى يهدف الى ضرورة المساهمة المباشرة للمستفيدين من أى خدمة بما فى ذلك الخدمات التعليمية فى جميع المستويات وعلى الأخص فى مرحلة التعليم الثانوي والتعليم الجامعي، وترى مؤسسات التمويل الدولية أن توفير تعلم مجانى للأفراد قد لا يضمن الكفاءة والفعالية والاستمرارية للخدمات فى حين أن إسهام الأفراد فى دفع التكاليف سوف يضمن ذلك" (طارق عبدالرؤوف عامر, ٢٠٠٨، ص. ٨٥,٨٤).

وفي الحقيقة ان هذا المصدر من مصادر التمويل غير فعال بشكل ملحوظ في مدارس التعليم الثانوي الزراعي نظرا لتدني النظرة المجتمعية لتلك المدارس وضعف جودة خريجيه

وتخوف رجال الاعمال من الاستثمار فيه, لذلك يحبذ التحول من فكرة كون تمويل التعليم الفني بصفة عامة مسؤولية الحكومة الي فكرة ان التعليم الفني بشكل عام مسؤولية مجتمعية وضرورة مساهمة القطاع الخاص والمجتمع المحلي في تطوير وتحسين جودته , ودعم وتوسيع وتشجيع التعاون بين القطاع العام(الحكومي) والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في تحمل بعض الاعباء المالية .

ولا يمكن ان نغفل عن دور الجمعيات الاهلية في مجال تمويل التعليم كأحد اهم المصادر الخاصة, ومن ذلك ما يلي (ماهر أحمد حسن , ٢٠٠٦, ص.٤٥٤) :

- تقوم الجمعيات الاهلية بتوفير الفرص التعليمية البديلة لمن اصبحوا خارج نطاق التعليم النظامي لسبب ما مثل فرص التعليم المتمثلة في برامج مدارس المجتمع ومدارس الفصل الواحد الذي يقدم في الريف والمناطق النائية .
- تقوم بدور هام في مجال محو الامية ومواجهتها حيث يبلغ عدد الجمعيات العاملة في هذا المجال حوالي (٣٥٨٥) جمعية ووصل عدد فصولها (١٠٨٣) فصل .
- القيام بإنشاء المدارس الخاصة وصيانتها وتجديدها والتي تقدم تعليما نظاميا اذ يبلغ عدد الجمعيات العاملة في هذا المجال ٣٥٠ الف جمعية علي مستوي الجمهورية.
- دعم المدارس الحكومية القائمة بإصلاحها وترميمها وتزويدها بالأثاث وتدريب المعلمين ورفع كفاءة العملية التعليمية بها.

د- المصادر الخارجية (المعونات) هناك مصادر تمويلية اخري تعتمد عليها المؤسسات التعليمية وخاصة الجامعات بجانب المصادر الحكومية والخاصة وهي المصادر الخارجية حيث تتلقي كثير من البلدان النامية معونات (مساعدات) من بلدان او منظمات عالمية ويتم هذا بشكل ثنائي بين حكومتين او مؤسستين وقد تكون تلك المعونات فنية او مالية وتشتمل المعونات الفنية علي تقديم بعض المعلمين أو المنح من قِبل الجهة المانحة لمساعدة ودعم الجهة الممنوحة بما ينقصها من المعلمين او الدورات اللازمة لتنميتهم مهنيا , اما المساعدات المالية تشتمل علي المنح المالية .

" أما المنح والمعونات الاجنبية التي لا ترد أو القروض بشروط ميسرة فأنها تستخدم في انشاء المدارس وتزويدها بالتجهيزات والادوات إلا انها تمثل نسبة ضئيلة في مصر إذا ما

قورنت بالتمويل الحكومي ومن هذه الهيئات الدولية في مجال تقديم المساعدات للتعليم : منظمة اليونسكو ,منظمة الصحة العالمية , ومنظمات هيئة الامم المتحدة , والبنك الدولي وفروعه ,البنك الافريقي للتنمية , البنك الاسيوي للتنمية" (مراد صالح مراد , ٢٠٠٠, ص. ٢٨٧) .

هـ– التبرعات : تلجأ كثير من الدول التى تعجز عن توفير الأموال الكافية للتعليم الى مساعدات خاصة من الأهالي كأن يتقدم أحدهم بالأرض التى ستُنشأ عليها المدرسة أو أن يتولوا بناء المدرسة كاملاً، أو أن يتولوا بعض نفقاتها وهذا ما نجده فى كثير من البلدان العربية وهو حل يساعد على توفير الأبنية المدرسية اللازمة, ونظراً لتخلف نظام التبرعات في مصر فإن هذا المصدر يحتاج الي تطوير ودعم بحيث يتم الاهتمام بالمتبرع وتقديم كافة الخدمات التي يحتاجها نظام التبرع حتي تتم عملية التبرع بسهولة ويرضي المتبرع عن الخدمة المقدمة له.

و– التمويل الذاتى

ان تزايد النفقات التعليمية ومحدودية الامكانات المتوفرة لدي المجتمع والافراد في توفير موارد مالية اضافية لتلبية الحاجات المتزايدة في مجال الانفاق علي التعليم قد ادي الي البحث عن بعض الوسائل والاساليب التي قد تخفف من الاعباء المالية التي يتحملها الافراد والمجتمع .

" ومن بين هذه الوسائل لجوء بعض المؤسسات التعليمية الي تطوير نشاطاتها التعليمية الي نشاطات تعليمية انتاجية , اي نشاطات تحقق عائدات مالية تعين المؤسسة في تخفيف الاعتماد علي المصادر الحكومية في توفير الموارد المالية الضرورية لتسيير نشاطاتها إضافة الي تحقيق اهدافها التعليمية " (ايمان علي الانصاري , ٢٠٠٢, ص.١٠) .

ويجب الاشارة الي ان فاعلية هذه الصيغة تقتصر علي بعض المؤسسات دون الأخرى تبعاً لطبيعة المؤسسة التعليمية حيث انها تتناسب مع المؤسسات ذات الصبغة الانتاجية كمدارس التعليم الزراعي , وتجدر الاشارة الي ان هذه المسؤولية التمويلية مسؤولية جزئية لا يمكن استبدالها كليا مكان المصادر التقليدية للتمويل . وسيتم الحديث عن المصادر الذاتية (التمويل الذاتي) بشيء من الاستفاضة فيما يلي.

واقع تمويل التعليم في مصر

الانفاق الحكومي علي التعليم قبل الجامعي في مصر

هناك اتفاق علي اهمية الانفاق العام علي التعليم , فالتعليم سلعة عامة ينتج عنها عدد من المخرجات الايجابية التي تعود بالنفع علي المجتمع ككل , فوجود نسبة كبيرة من المتعلمين في المجتمع لا تصب بالنفع فقط في المصلحة الشخصية لهؤلاء المتعلمين , وانما تعود بالفائدة علي الجميع من خلال الزيادة في الناتج القومي الاجمالي وتحسُن صحة الفرد والمجتمع وانخفاض معدل الزيادة السكانية وانخفاض معدلات الفقر التي تُحسن بالتبعية من عدالة توزيع الدخل, وانخفاض معدل الجريمة , وزيادة الديموقراطية , وكذلك فان الانفاق العام علي التعليم يضمن تكافؤ الفرص في التعليم للجميع بغض النظر عن خلفياتهم الاقتصادية والاجتماعية .

جدول رقم (١)

حجم الانفاق الحكومي علي التعليم قبل الجامعي في مصر في الفترة من (٢٠١٠/٢٠١١م – ٢٠٢٠/٢٠٢١م) (جمهورية مصر العربية, لمحة احصائية عن مصر ٢٠٢٠, إصدار يونيو) .

السنة المالية	إجمالي اعداد التلاميذ بالتعليم قبل الجامعي	الانفاق علي التعليم كنسبة من الانفاق العام
٢٠١٠/٢٠١١	١٥٩٥٨٦٢٤	٤٧,١ مليار
٢٠١١/٢٠١٢	١٦١٧٨٤٠٧	٥١,٨ مليار
٢٠١٢/٢٠١٣	١٦٦٢٤٧٥٨	٦٤ مليار
٢٠١٣/٢٠١٤	١٦٨١٧٤٤٨	٨٠,٩ مليار
٢٠١٤/٢٠١٥	١٧٤٥١٠٦٩	٨٦,٧ مليار
٢٠١٥/٢٠١٦	١٧٩٩٠٨٣٦	٩٩,٣ مليار
٢٠١٦/٢٠١٧	١٨٦٠٨٧٣٠	١٠٤ مليار
٢٠١٧/٢٠١٨	١٩٢٨٣٠٣٤	١٠٧,١ مليار

٢٠١٨/٢٠١٩	٢٤,٢ مليون طالب	١١٥,٧ مليار
٢٠١٩/٢٠٢٠	٢٥,٣ مليون طالب	١٣٢,٠٣٨ مليار
٢٠٢٠/٢٠٢١	٢٤,٤ مليون طالب	١٥٧,٥٨٠ مليار

يتضح من الجدول السابق

- يلاحظ استمرارية زيادة الموازنة العامة المخصصة للتعليم من قبل الدولة فمنذ عام ٢٠١٠ /٢٠١١ حتي العام الحالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ والميزانية المخصصة للتعليم في تزايد مستمر وان كانت نسب الزيادة مختلفة من عام لآخر .
- ويشار انه في عامي ٢٠١٠ /٢٠١١, ٢٠١١/٢٠١٢ والتي تزامنت مع فعاليات ثورة ٢٥ يناير , وما تلاها من اضطرابات سياسية واقتصادية واجتماعية فقد بلغت ميزانية التعليم ٤٧,١ و ٥١,٨ علي التوالي, وارتفعت المخصصات بشكل ملحوظ في الاعوام التالية لتصل الي ٦٤ مليار جنية , وارتفعت بأكثر من ٢٦% في العام التالي ٢٠١٣/٢٠١٤ لتصل الي ٨٠,٩ مليار جنية .
- وأظهرت الارقام الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ان الدولة انفقت ٨٩٦,١ مليار جنية علي التعليم علي مدي العشر سنوات الاخيرة مع فوز عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنصيب الاسد . فخلال هذا العام انفقت الدولة ١٣٢ مليار جنية ارتفاعا من ١١٥,٧ مليار جنية في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩.
- ويُلاحظ افتقاد سمة الاستمرارية في تزايد النمو السنوي للإنفاق علي التعليم قبل الجامعي فمن خلال الجدول نجد عدم ثبات الانفاق السنوي سواء بالزيادة او حتي بالنقص بل هناك تباين واضح في النسب بالرغم من زيادة اعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم قبل الجامعي بدلا من تزايد هذه القيمة بل في الحقيقة وان كان ظاهريا هناك زيادة في معدل النمو السنوي الي ان هناك في الحقيقة تراجعا كبيرا في الانفاق مقارنة بالأعداد.
- وبحسب وزارة التربية والتعليم تظل مصر بحاجة الي ١٣٠ مليار جنية لإنشاء مدارس جديدة , في حين ان الميزانية المخصصة لهذا الغرض لا تتجاوز ١٠% من ميزانية التعليم للبلاد والبالغة ١٥٨ مليار جنية , ومن ثم تظهر حتمية استثمارات

القطاع الخاص للنهوض بالعملية التعليمية , وذلك في ظل الحاجة الي ٢٥٠ ألف فصل سنويا للتصدي للزيادة المستمرة في اعداد الملتحقين بالتعليم , خاصة وان ما تم بناؤه هو ١٥ الفاً فقط وهو غير كافٍ ويتآكل بسبب الزيادة السكانية , علما بأن هناك زيادة في اعداد السكان بمقدار ٨٠٠ ألف شخص سنوياً(أسماء حسن الخولي , ٢٠٢١, ص.٢٥).

وان حجم الانفاق لا يتناسب مع المطلوب القيام به لتطوير نظام التعليم قبل الجامعي والارتقاء بمستوى جودته واتاحته للجميع مما نتج عنه بالتبعية تكدس الفصول وعدم تحقيق أهدافه المنشودة بسبب قلة الموارد المالية والبشرية من ابنية ووسائل تعلم ومعلمين نتيجة الزيادة السكانية وسوء توزيع الموارد المالية (ضياء الدين زاهر , ٢٠٠٦, ص. ٩٠:٩٩).

العوامل المؤثرة فى تمويل التعليم:

يوجد العديد من العوامل المؤثرة فى الانفاق التعليمي وحجمه بعض هذه العوامل داخلية نابعة من النظام التعليمي نفسه، وبعضها نتيجة للعوامل الخارجية المحيطة به.

–العوامل الخارجية.هناك مجموعة من العوامل الخارجية المرتبطة بالمجتمع والتي يمكن ان تؤثر في تمويل التعليم وهي(محمود عباس عابدين , ٢٠٠٠, ص. ٦٣:٦٨) :

- النمو الطبيعى للسكان فى الدول النامية الناتج عنها زيادة المواليد وضعف اقتران الزيادة السكانية بالنمو الاقتصادي وكذلك ارتفاع المستوى الصحى للمجتمع (الموقف الديموغرافي)
- وعى الأسر والأفراد بأهمية التعليم ودوره فى تنمية القدرات والمهارات فى تحديد المهن المستقبلية إضافة الى الدور الاجتماعى الذى يحققه التعليم للأفراد.
- التغيرات الاقتصادية التى تشهدها المجتمعات سواء على المستوى المحلى أو الإقليمي أو الدولى مثل ارتفاع وانخفاض اسعار النفط ومستوى الناتج القومى للدولة، وما يصاحبه من تقلبات فى العملة الوطنية والاسعار والتى قد تؤدى الى التأثير على مستوى الانفاق الحكومي العام على الخدمات العامة ومنها التعليم (الموقف الاقتصادي)

وتري الدراسة الحالية ان هناك عوامل اخري تؤثر علي التمويل مثل قلة اهتمام المدراء بالبحث عن مصادر لتنويع مصادر التمويل , قلة الوعي بأهمية التمويل الذاتي , ضعف الوعي بالأنظمة واللوائح المنظمة لعمليات صرف الاموال , وضعف كفاءة التعليم وضعف مخرجاته ,وسوء توزيع المخصصات المالية .

٢- عوامل داخلية مرتبطة بالمؤسسات التعليمية:

- وهذه العوامل مرتبطة بالمؤسسات التعليمية والسياسات المتبعة فيها والأساليب المستخدمة وطرق تفاعل المدخلات مع بعضها البعض ومن الملاحظ ان معظم هذه العوامل تمثل عوامل ارتفاع كلفة التعليم مما يؤثر علي مستوي الانفاق علي التعليم . ومن هذه العوامل ما يلى:

- " تدريب المعلمين مما ينعكس على أجورهم ومرتباتهم خصوصًا اذا ارتبطت الأجور بالمؤهلات التى يحملها المعلمون , إلزامية التعليم والتوسع الكمي لمواجهة الطلب الاجتماعى عليه , الاهتمام بجودة التعليم والتحكم فى كفايته الداخلية مما يؤدى الى الحاجة الى زيادة أعداد المعلمين لمواجهة زيادة الفصول الناتجة عن هذه السياسات وهذا أدى الى زيادة النفقات التعليمية سواء فى الرواتب أو البرامج التدريسية " (محمود عباس عابدين , ٢٠٠٠, ص. ٦٣:٦٨) .
- التطور العلمي والتكنولوجي الهائل وما يتطلبه ذلك من التوجه نحو تطبيق تلك التقنيات الحديثة والأساليب التكنولوجية فى التعليم من وسائل تعليمية ومختبرات وأجهزة ومعدات حديثة من أجل زيادة تفاعل الطلاب وتطوير مهاراتهم العلمية والعملية إضافة الى التوسع الحالى فى إدخال أساليب الحاسب الالى، وخدمات الانترنت، وما يصاحب ذلك من التطوير والتحديث المستمر لهذه التقنيات نظرًا لطبيعتها المتجددة باستمرار مما يرفع من كلفة التعليم نظراً للكلفة العالية لأدخال تكنولوجيا التعليم في البرامج .
- الاهتمام بتطوير البنية التعليمية وخصوصًا الأبنية المدرسية وتطوير نماذج حديثة تشمل على خدمات تعليمية مساندة من ملاعب ومسارح وقاعات محاضرات

ومختبرات وصالات طعام وهذا كله انعكس على كُلفة هذه الأبنية وزيادة الانفاق عليها(محمود عباس عابدين , ٢٠٠٠, ص. ٦٣:٦٨).

- " الاهتمام بالأنشطة اللا صفية وما يتطلبه ذلك من رصد ميزانيات تخصص للانفاق على متطلباتها سواء كانت هذه الأنشطة داخل المدرسة أو خارجها كالرحلات الطلابية" (أمل بنت عبد الرحمن الحربي , ٢٠١٧, ص. ٦٢) .
- مستوى الهدر التعليمى المتمثل فى رسوب الطلاب وإعادة الصفوف والتسرب من المدرسة والذى يشكل هدرًا اقتصاديًا واضحًا من حيث بقاء الطالب فى المرحلة الدراسية أكثر من المقرر له وعدم اتاحة الفرصة للطلاب الجدد مما يؤدى الى زيادة أعداد الطلاب وبالتالى يؤثر على كلفة الوحدة التعليمية, وكذلك ضعف الادارة التعليمية وعدم الاستخدام الامثل للموارد المتاحة وضعف جودة توزيع هذه الموارد علي عناصر العملية التعليمية بشكل عادل يحقق الاهداف المنشودة (محمد مهدي الخنيزي , ١٩٩٦, ص. ١:١٢).
- انتشار التعليم فى القرى والنجوع حيث قلة السكان وارتفاع التكلفة التشغيلية للخدمات التعليمية وصغر حجم المدارس واعداد الطلاب فيها وانخفاض نسبتهم الى الهيئة التعليمية
- التوسع فى التعليم العالى وعدم مراعاة حاجة المجتمع لبعض التخصصات(أمل بنت عبد الرحمن الحربي , ٢٠١٧, ص. ٦٢) .

مشكلات تمويل التعليم في مصر

وحيث إن تمويل التعليم فى مصر مازال يعتمد وبشكل اساسى على التمويل الحكومى المباشر فمساهمة القطاع الخاص فى عملية تمويل التعليم مازالت محدودة، وكذلك هناك ضعف فى التمويل الخارجى سواء فى شكل المنح أو القروض ويعود ذلك الى طبيعة التمويل الخارجى الذى يخضع للتقلبات التى يصعب السيطرة عليها، مما أسهم فى وجود عديد من المشكلات التى تتمثل فى(علي صالح جوهر , ٢٠١٨, ص. ٢٢٥:٢٢٨) :

١. سوء توزيع الموارد المالية المتاحة وزيادة الانفاق الحكومى على التعليم العالى على حساب التعليم قبل الجامعى.

٢. ضعف كفاءة الانفاق العام على التعليم فرغم كل الزيادات فى الموارد المالية التى يتم تخصيصها الى قطاع التعليم من قبل الدولة الى أن المشكلة الأساسية أن النسبة الأكبر من الميزانية نذهب لتغطية بند الأجور وتعويضات العاملين، وتذهب نسبه ضئيلة من هذا الانفاق لبند الاستثمارات وبند شراء السلع والخدمات (زيادة النفقات الجارية على حساب النفقات الاستثمارية حيث استحوذت أجور المعلمين وأعضاء هيئة التدريس والإداريين على ٨٣% من جملة الموازنة الحكومية) .

٣. مظاهر عدم الانصاف فى تقديم الخدمات التعليمية بكافة أشكالها لصالح المدن والمناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية والنائية ومحافظات الوجة القبلى (نمو الحضر على حساب الريف حيث تستحوذ العاصمة والمحافظات الحضرية على غالبية أوجه التميز والنصيب الأوفر من الخدمات التعليمية).

٤. ويضيف (عبد الله زاهي الرشدان) أن هناك مشكلتان تحدان من الموارد المالية التي قد توجه الي التعليم وهما :

٥. ضعف مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدنى فى استثمارات التعليم.

٦. محدودية التمويل الذاتى والتمويل الخارجى حيث يُعد التمويل الذاتى الذى تحصل عليه مؤسسات التعليم ضئيلاً حيث يرتكز التمويل الذاتى فى رسوم الطلاب (رسوم التسجيل) ورسوم الأنشطة الطلابية ورسوم الامتحانات وهى فى الأغلب عبارة عن مبالغ رمزية تقدمها مؤسسات التمويل الدولية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، وبذلك يمكن القول بأن التمويل عن طريق المنح هو مصدر مؤقت فى دعم وتطوير التعليم وخاصة أن مثل هذه المنح تتجة فى أغلب الأحوال لدعم التعليم الأساسى أو تقتصر على تمويل محاور معينة بالنسبة لمؤسسات التعليم (عبد الله زاهي الرشدان ,٢٠١٥ , ص. ١١٦,١١٥) .

ويمكن القول أنه في الحقيقة عدم مواجهة تلك التحديات التي يواجهها تمويل التعليم سيؤدي الي مشكلات اكبر كتهميش الفقراء وعدم قدرة التعليم بوضعه الحالي علي دعم الحراك الاجتماعي الايجابي العادل بين افراد المجتمع الواحد , وبالتالي حراك الفئات الاكثر قدرة

علي التعليم الخاص والاجنبي مما سيزيد من الانفصال والتباعد بين ابناء المجتمع الواحد للالتحاق بالتعليم الخاص او اللجوء الي الدروس الخصوصية .

وفى ظل ما سبق من مشكلات تواجه تمويل التعليم كان لابد للتعليم أن يبحث عن مصادر غير تقليدية للتمويل، ويأتي القطاع الخاص فى مقدمة هذه المصادر, فلابد لمؤسسات التعليم من البحث عن مصادر أخرى أكثر فاعلية كالتمويل الذاتي.

ونتيجة لذلك وفى ضوء التشجيع على الاسهامات غير الحكومية فى مجال تمويل التعليم، تمت الاستثمارات الخاصة فى إنشاء المدارس الأهلية والجامعات الخاصة منها بناء "١٥٠٠" مدرسة، وأربع جامعات خاصة في عام ١٩٨٨م . ومن أهم ملامح هذه التجربة إنشاء صندوق دعم وتمويل المشاريع التعليمية(مشروع رأس المال الدائم) الذى يهدف الى دعم وتمويل المشروعات التعليمية بما فى ذلك إنشاء المدارس والمراكز التعليمية وتجهيزها وصيانتها وترميمها، وفتح الباب لمصادر مختلفة لتمويل التعليم كمساهمات للقطاع الأهلي والخاص(رمضان سالم النجار , ٢٠٠٩, ص. ١٢٢,١٢١).

، "وحددت هذه السياسة عملية تمويل التعليم كأحد أهم محاور تطوير التعليم من خلال مبدأين أساسيين هما" (محمد متولي غنيمة , ٢٠٠١,ص.٢٦٠,٢٦١).

إن التعليم استثمار إنتاجى من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية

التعليم مجانى فى كل مؤسسات الدولة كمبدأ دستوري وجب احترامه والعمل به كما جاء في المادة (١٩) من الدستور المصري المعدل .

إلا ان واقع مشروع رأس المال الدائم بالمدارس الثانوية الزراعية المصرية يكشف عن كثير من المشكلات والعقبات التي تحد من قيامه بدور فعال في تحقيق النهوض بالمدرسة الثانوية الزراعية يمكن ايجازها علي النحو التالي(علي غنيم الامبابي , ٢٠١٧ ,ص.١٠٧) .

- تختلف الاجهزة والمعدات والآلات عن نظيرها في المصانع والشركات والهيئات الزراعية
- عدم وجود كوادر للصيانة الدورية لتلك الاجهزة والمعدات الموجودة بالمدارس الزراعية وبالتالي تعطل الكثير منها عن العمل .

- انخفاض حجم مشروع رأس المال الدائم بالمدارس الزراعية عن مثيلاتها في مدارس التعليم الثانوي العام .
- عدم وجود مرونة كافية في عمليات شراء الخامات والمواد الاولية اللازمة وتهرب جميع التجار من التعامل مع المدرسة الزراعية لعدم ثقتهم في هذا النوع من التعليم بسبب نظرة المجتمع المتدنية له.

التمويل الذاتي

لا تخلو دول العالم من ازماتها الاقتصادية التي قد تمر بها والتي تؤثر تباعاً علي تمويل التعليم الامر الذي أدي الي قيام عديد من الدول بتبني سياسات تمويلية تهدف الي تخفيف العبء المُلقي علي الحكومات في تمويل التعليم منها مشاركة أولياء الامور والطلاب وبعض الهيئات ومؤسسات الانتاج في عملية التمويل والسعى جاهدةً الي تنمية أساليب تمويل ذاتية (رفعت عمر عزوز , ٢٠٠٨, ص.١٧٨) , والتي تزيد من قدرة المؤسسة علي الانفاق علي التعليم ومن ناحية اخري يعطيها حرية اكبر في التصرف في هذه الاموال دون التقيد بقواعد الصرف المحددة من قبل الحكومة.

فيُعد التمويل الذاتي في الواقع عبارة عن الفائض من الاموال التي حققتها المؤسسة , والتي يمكن لها التصرف فيها , فالتمويل الذاتي يتميز باستقلالية عن اي طرف أخر وهو اكثر استعمالا بحيث يسمح للمؤسسة بتمويل نشاطها بنفسها دون اللجوء لأطراف اخري(محمد بوشوشة , ٢٠١٦, ص. ١١٧).

وللتمويل الذاتي دور هام وفعال في جميع المؤسسات التي تتخذه وسيلة من وسائل او مصادر زيادة تمويلها الداخلي بعيدا عن التمويل الحكومي التقليدي في ظل تزايد النفقات ومحدودية الامكانات المالية المتاحة , ومدارس التعليم الثانوي الزراعي بها العديد من الاساليب والفرص التي تسمح بتوفير مصادر تمويل ذاتي جديدة بها .

أولا– تعريف التمويل الذاتي:

"هو قدرة المؤسسة على تمويل نفسها من خلال مصادرها الداخلية ويعتبر دليلاً على قدرة المؤسسة ماليًا فى حالة عجز المصادر الاخري " (مبارك السلوس، ٢٠٠٤، ص .٣٦)

والتمويل الذاتي هو اسلوب تقوم به مؤسسات التعليم من خلال باستحداث اساليب تمويل ذاتية تساهم في تمويل المؤسسة ويقوم علي مبدأ رفع الانتاجية للمؤسسات التعليمية , وتعزيز الانشطة ذات العوائد المادية , ويعتبر التمويل الذاتي اسلوب مساند لتمويل التعليم (زانة عبد الرحمن مغرم الشهري, ٢٠١٨, ص. ١٧٤).

التمويل الذاتى هو الفائض النقدى الذى تحتفظ به المؤسسة بعد توزيعها للأرباح على ذوى الحقوق ويمكن التعبير عنه بالعلاقة الآتية:-

(التمويل الذاتى = قدرة التمويل الذاتى – الأرباح الموزعة) (Farouk Hemici, Pierre conso 2002, P.241).

فبالتالى حجم التمويل الذاتى لأى مؤسسة يتمثل فى المبلغ المتبقى لدى المؤسسة من قدرة التمويل الذاتى بعد توزيع الأرباح على المساهمين.

ومن خلال التعريفات السابقة نستخلص أن التمويل الذاتى عبارة عن مصدر تمويلى ناتج عن نشاط جارى يُدر دخلاً للمؤسسة التعليمية ويحق لها حرية التصرف فى استخدامه ويمكن توجيه الفائض للاستثمارات المستقبلية ويتحقق الفائض عن طريق طرح نصيب المساهمين من الارباح التي تحققت نتيجة النشاط الجاري بالمؤسسة ويعتبر التمويل الذاتى ضمان لوجود المؤسسة التعليمية واستمرارها.

ثانيا خصائص التمويل الذاتي

وباستقراء التعاريفات السابقة للتمويل الذاتى يمكن تحديد هذه الخصائص فيما يلي(محمد بوشوشة , ٢٠١٦, ص. ١١٥,١١٦) :

- استقلاليته عن الغير: فالتمويل الذاتى هو قدرة المؤسسة على تمويل نشاطاتها ذاتيا فهو يعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق السيولة النقدية
- التمويل الذاتى ذو صيغة نقدية: حيث يكتسب التمويل الذاتى الصيغة النقدية ولا يعتبر دمج محاسبى فقط وذلك نظرًا لقيامه على مبدا التدفق النقدى وليس التدفق المحاسبى
- ليس له استحقاق: فالتمويل الذاتى يمثل استقلالية المؤسسة عن الغير فى التمويل، وبالتالى فهى غير ملزمة بتسديده فى تاريخ معين.

- لايشكل خطر مالى: تأتى المخاطر المالية من لجوء المؤسسة الى الاستدانة والتى يمكن أن تؤثر على انخفاض أرباح الأموال الخاصة، بينما التمويل الذاتى لا يشكل أى خطر مالى على المؤسسة نظرًا لأنه يتم تحقيقه بعد دفع عوائد المساهمين.

ثالثا أهم مصادر التمويل الذاتي

في ضوء انتشار مدارس التعليم الثانوي الزراعي في جميع انجاء جمهورية مصر العربية واتخاذها لمواقع مختلفة نجد ان هناك عديد من المصادر او المشاريع التي يمكن ان تعتمد عليها المدرسة كمصدر للتمويل الذاتي بها إلا ان تلك المشاريع قد تتناسب مع مجتمعات معينة ولا تتناسب مع الأخرى من ناحية البيئة والمجتمع المحيط بالمدرسة والامكانيات المادية والبشرية للمدرسة.

ويمكن تلخيص أهم المصادر الذاتية للتمويل في الآتي(وائل نصار بدح , ٢٠١٨, ص.١١٣):

١. مشاريع وبرامج انتاجية مثل وحدة تصنيع منتجات الالبان , وتصنيع المخبوزات , وتصنيع الاغذية المحفوظة , وتربية النحل لإنتاج العسل .
٢. المشروعات الخدمية مثل استخدام ملاعب المدرسة واستغلالها في الالعاب الرياضية للطلاب والتأهيل للكليات العسكرية والرياضية بأجر رمزي ,ودورات لتعليم اللغات بمعامل اللغات بالمدرسة يقوم بها معلمي او طلاب متميزين في هذا الجانب ,وتأجير المسارح وقاعات الاجتماعات بالمدرسة مقابل أجر رمزي ,وتدريب كوادر فنية لصيانة الاجهزة والآلات وانشاء مراكز فنية خاصة لإصلاح تلك الاجهزة الكهربائية وغيرها .
٣. يمكن للمدرسة التعامل مع المصانع وتجار الجملة في تزويد المدرسة بالبضائع والسلع بصورة أمنة لحين بيعها بما يعود علي المدرسة بهامش ربح .
٤. برامج الاقراض ودعم المشاريع الصغيرة (فمن خلال الصندوق الاجتماعي, صندوق تمويل المشروعات التعليمية بالوزارة يمكن الحصول علي قروض ميسرة لإنشاء ورش انتاجية)

٥. طلب التبرعات من المؤسسات والجمعيات الاهلية وتشجيع المشاركة بين المدرسة ومجتمع رجال الاعمال
٦. سلفة مؤقته من حسابات الانشطة بالمدرسة او الادارة او حساب الجمعية التعاونية ترد في نهاية العام الدراسي
٧. تأجير الممتلكات (من خلال تأجير المرافق المدرسية والمعدات لمختلف الافراد والجماعات بالمجتمع المحيط للمدرسة)

الدراسة الميدانية وأهم نتائجها يتضمن البحث الحالي ملخص لأهم إجراءات الدراسة الميدانية من حيث أهدافها وأدواتها وحساب صدقها وثباتها , وعينة الدراسة ومواصفاتها ,والمعالجة الاحصائية المستخدمة للتوصل الي نتائج الدراسة الميدانية وتفسير نتائجها .

أولا : **أهداف الدراسة الميدانية** :-هدفت الدراسة الميدانية إلى تعرف واقع التمويل الذاتي بمدارس التعليم الثانوي الزراعي نظام الثلاث سنوات من خلال ثلاثة محاور هي (واقع التمويل الذاتي بمدارس التعليم الثانوي الزراعي , معوقات التمويل الذاتي بمدارس التعليم الثانوي الزراعي , متطلبات زيادة وتنويع مصادر التمويل الذاتي بمدارس التعليم الثانوي الزراعي) .

ثانياً : **أدوات الدراسة الميدانية** .تتعدد الأدوات التي يستخدمها الباحثون في جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع معين، وتعد الاستبانة من أكثر هذه الأدوات شيوعاً واستخداماً، وخاصة لدى الباحثين في مجال التربية للحصول على حقائق أكثر صلة بالواقع (سامي محمد ملحم, ٢٠٠٦م، ص.٣٤٧) ، وقد استخدمت الباحثة الاستبانة باعتبارها أحد أهم أدوات البحث الوصفي، والتي تم إعدادها وفقاً للخطوات الآتية

١) **الهدف من الاستبانة:**هدفت هذه الاستبانة إلى تعرف واقع التمويل الذاتي بمدارس التعليم الثانوي الزراعي نظام الثلاث سنوات من خلال ثلاثة محاور هي (واقع التمويل الذاتي , معوقات التمويل الذاتي , متطلبات تنويع وزيادة مصادر التمويل الذاتي) .

٢) **صياغة الصورة المبدئية للاستبانة:**من خلال اطلاع الباحثة على الدراسات السابقة والأدبيات التربوية المتعلقة بمجال الدراسة؛ تم تكوين الصورة الأولية

للاستبانة لتتكون من ثلاثة محاور رئيسية متضمنة (٥٥) عبارة موزعة علي ثلاثة محاور رئيسية يمكن توضيحها على النحو التالي:

- **المحور الأول:** واقع الممارسات الخاصة بالتمويل الذاتي بمدارس التعليم الثانوي الزراعي بمحافظة المنيا ويتضمن (١٩) عبارة .
- **المحور الثاني:** المعوقات التي تواجه المدارس الثانوية الزراعية في عدم زيادة مصادر التمويل الذاتي ويتضمن (٢١) عبارة .
- **المحور الثالث:** المقترحات التي تساعد علي زيادة وتنويع مصادر التمويل الذاتي بمدارس التعليم الثانوي الزراعي ويتضمن (١٥) عبارة .

بالإضافة إلى سؤال مفتوح في نهاية كل محور لإعطاء المحكمين حرية التعبير عن ذكر بعض المتطلبات الأخرى التي لم تذكر في الاستبانة.

وقد تم صياغة مفردات الاستبانة بحيث تُغطي جميع هذه المحاور، كما روعي في صياغة المفردات أن تكون واضحة ومفهومة لعينة البحث، وألا يكون لها أكثر من معنى.

كما اختارت الباحث مقياسًا ثلاثيًا؛ وذلك لمناسبته لموضوع الاستبانة، وقد كانت البدائل التي تحدد استجابة عينة البحث على النحو التالي:

- **بالنسبة للمحورين الأول والثاني، فقد كانت استجابة عينة البحث على النحو التالي.**

درجة التحقق		
يتحقق بدرجة كبيرة	يتحقق بدرجة متوسطة	غير متحقق

- **بالنسبة للمحور الثالث، فقد كانت استجابة عينة البحث على النحو التالي.**

درجة الأهمية		
مهم بدرجة كبيرة	مهم بدرجة متوسطة	غير مهم

٣) **تحديد صدق الاستبانة:** يشير صدق الأداة الي قدرتها علي قياس ما وضعت لقياسه (رمزية الغريب, ١٩٨٥, ص. ٦٧٧) , واعتمدت الباحثة على صدق المحكمين للتحقق من صدق الاستبانة، وذلك بعرضها في صورتها المبدئية على مجموعة من خبراء التربية ببعض الجامعات المصرية , وذلك للحكم علي الاستبانة من حيث انتماء العبارة للمحور الخاص بها , مدي دقة الصياغة والوضوح اللغوي وكذلك إضافة أو حذف أو استبدال ما يرونه مناسباً من عبارات جديدة .

وقد جاءت معظم آراء السادة المحكمين بالإجماع على صلاحية الاستبانة وصدقها في قياس ما أعدت من أجله بعد إجراء مجموعة تعديلات اندرجت تحت الآتي:

- إعادة صياغة بعض المفردات إما لعدم وضوحها أو لطولها، أو لأن بعض المفردات مركبة.
- نقل أو استبدال بعض المفردات من مكانها وذلك لعدم أهميتها في مواضعها.
- حذف العبارات التي لا تنتمي أو الغير مناسبة.

وبعد أن تم إجراء تعديلات السادة المحكمين على مفردات الاستبانة أصبحت الاستبانة جاهزة في صورتها النهائية وقابلة للتطبيق بعد التحقق من ثباتها.

٤) **تحديد ثبات الاستبانة:**يشير ثبات الأداة إلى اتساق درجات الأداة وعدم تغير نتائجها على نفس العينة في مرات الإجراء المختلفة(رمزية الغريب, ١٩٨٥, ص. ٦٣٥) ، وقد تم حساب ثبات الاستبانة عن طريق معادلة "ألفا كرونباخ" حيث يعد معامل ألفا أنسب الطرق لحساب ثبات الأدوات المستخدمة في البحوث المسحية كالاستبانة أو مقاييس الاتجاه لوجود مدى من الدرجات المحتملة لكل مفردة، وتوضح معادلة ألفا بالصيغة التالية(رجاء محمود أبو علام, ٢٠٠٥م، ص. ٣٨٢) :

$$ر = \frac{ن}{ن-١}\left(١ - \frac{مج\ ع^{٢}_{ك}}{ع^{٢}}\right)$$

حيث: ر = معامل الثبات للمحور/الاستبانة.

ن= عدد عبارات المحور/الاستبانة.

مج ع^{٢}ك= مجموع تباين عبارات المحور/الاستبانة.

ع^{٢}= التباين الكلي للمحور/الاستبانة.

وبتطبيق هذه المعادلة للحصول على معاملات ثبات الاستبانة تم تطبيق الاستبانة علي عينة قوامها (٥٥) معلم بالمدارس الثانوية الزراعية نظام الثلاث سنوات من غير العينة الاساسية ,وتم الحصول على النتائج الآتية:

جدول(١) يوضح معامل ثبات ألفا كرونباخ للاستبانة

البعد	عدد العبارات	مجموع تباين العبارات (مج ع^{٢}ك)	التباين الكلي ع^{٢}	معامل ألفا
الأول	١٧	٨.٥٦	٢٥.٥٥	٠.٧١
الثاني	١٧	٧.١٩	٣٩.٤٤	٠.٨٧
الثالث	١٥	٥.٢	٢٥.٩٤	٠.٨٦
المجموع	٤٩	٢٠.٩٥	١٥١.١٢	٠.٨٨

يتضح من الجدول السابق أن معاملات ألفا فيما يخص محاور الاستبانة تراوحت بين (٠.٧١: ٠.٨٧)، بينما بلغت قيمة ألفا للاستبانة ككل (٠.٨٨) وهي معاملات دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠٥)، مما يؤكد ثبات الاستبانة وصلاحيتها للتطبيق على العينة الأساسية.

٥) **الصورة النهائية للاستبانة**بعد اجراء التعديلات التي اشار اليها السادة المحكمون , اصبحت الصورة النهلائية للاستبانة مشتملة علي (٤٩) عبارة موزعة علي ثلاثة محاور ,واصبح الشكل النهائي علي النحو التالي:

الغلاف ويتضمن (عنوان الاستبانة , هدف الاستبانة , تعليمات للمستجيبين , بيانات الباحثة , بيانات المستجيب (الاسم ,المدرسة)

محاور الاستبانة , وتضمنت الاستبانة المحاور الثلاثة الاتية :

- **المحور الأول:** واقع التمويل الذاتي بمدارس التعليم الثانوي الزراعي بمحافظة المنيا ويتضمن (١٧) عبارة .

- **المحور الثاني:** المعوقات التي تواجه المدارس الثانوية الزراعية في عدم زيادة مصادر التمويل الذاتي ويتضمن (١٧) عبارة .

المحور الثالث: المقترحات التي تساعد علي زيادة وتنويع مصادر التمويل الذاتي بمدارس التعليم الثانوي الزراعي ويتضمن (١٥) عبارة .

ثالثاً :عينة الدراسة الميدانية:تم تطبيق الاستبانة علي عينة من موجهي ومدراء ووكلاء ومعلمي المدارس الثانوية الزراعية نظام الثلاث سنوات بعد الحصول علي الموافقة بالتطبيق من مديرية التربية والتعليم بمحافظة المنيا , وقد شمل التطبيق جميع مدارس التعليم الثانوي الزراعي بمحافظة المنيا بجميع اداراتها المتضمنة مدارس ثانوية زراعية, وتم التطبيق خلال الفترة من (٢٠٢٢/٩/٧م) الي (٢٠٢٢/١٠/٢م) , حيث تم توزيع ما يقرب من (٤٥٠) استبانة , وتم استرداد (٤٣٠) استبانة من استبانات المعلمين , وتم استبعاد (٨) منهم لعدم استكمال بعضهم للاستجابات الخاصة بالمحاور الثلاثة وفقد البعض الاخر منهم, وتم توزيع (٣٨) استبانة علي الموجهين والمدراء والوكلاء , واصبح اجمالي العينة (٤٦٠) استبانة, وفيما يلي جدول يوضح توزيع العينة :

جدول (٢)توزيع عينة البحث من معلمي المدارس الثانوية الزراعية نظام الثلاث سنوات

المركز	المجتمع الأصلي لعينة البحث	العينة الفعلية	
		العدد	النسبة(٪)
المنيا(مدرسة المنيا الثانوية الزراعية العسكرية)	١١٣	٦٥	%٥٧,٥
سما لوط (مدرسة سما لوط الثانوية الزراعية)	١٠٥	٧١	%٦٧,٦
بني مزار (مدرسة بني مزار الثانوية الزراعية)	١٧٠	١٠٥	%٦١,٧
العدوة (مدرسة الجهاد الثانوية الزراعية)	٢٣	٢١	%٩١,٣
ابو قرقاص (مدرسة ابو قرقاص الثانوية	٧٠	٦٠	%٨٥,٧

الزراعية)			
ملوي (مدرسة ملوي الثانوية الزراعية)	١٢١	١٠٠	%٨٢,٦
الإجمالي	٦٠٤	٤٢٢	%٦٩,٨

اما بالنسبة لعينة الموجهين والمدراء والوكلاء حيث تم التطبيق علي عدد(١٥) موجه بمديرية التربية والتعليم بإدارة التعليم الزراعي , ليصبح اجمالي عينة الموجهين والمدراء والوكلاء (١٥ موجه + ٦ مدير + ١٧ وكيل =**٣٨**) , وبذلك يصبح اجمال العينة الكلية للبحث (٤٦٠) ممثلة بنسبة مئوية قدرها (٧١,٤%) من مجتمعها الاصلي .

رابعاً المعالجة الإحصائية للدراسة الميدانية :-

بعد القيام بتفريغ استجابات عينة البحث على الاستبانة، تمت المعالجة الإحصائية للنتائج كما يلي:

أ- تم حساب تكرارات استجابات عينة البحث تحت درجات التحقق **(كبيرة، متوسطة/ غير متحقق)**.

ب-أعطيت درجات اعتبارية لكل بديل من البدائل الثلاثة السابقة على النحو الآتي:

البديل	درجة التحقق			درجة الاهمية		
	كبيرة	متوسطة	غير متحقق	كبيرة	متوسطة	غير مهم
الدرجة	٣	٢	١	٣	٢	١

ج-تم ضرب مجموع تكرارات الاستجابات في الدرجة الاعتبارية لبدائل الاستجابات لكل مؤشر على حدة.

د- تم حساب الوزن النسبي لكل مؤشر من مؤشرات الاستبانة على حدة عن طريق جمع حاصل ضرب التكرارات في الدرجة الوزنية من خلال المعادلة:

الوزن النسبي = مج ك١ x ٣ + مج ك٢ x ٢ + مج ك٣ x ١

حيث إن:

- ك١= عدد التكرارات تحت البديل الثالث (درجة التحقق **(غير متحقق)** أو الأهمية **(غير مهم)**.
- ك٢= عدد التكرارات تحت البديل الثاني (درجة التحقق أو الأهمية **متوسطة)**.
- ك٣= عدد التكرارات تحت البديل الأول (درجة التحقق أو الأهمية **كبيرة)**.

هـ–تم حساب نسبة متوسط الاستجابة من خلال قسمة الوزن النسبي على عدد أفراد العينة مضروباً في عدد البدائل المتاحة كالتالي:

نسبة متوسط شدة الاستجابة = (مج ك١ x ١ + مج ك٢ x ٢ + مج ك٣ x ٣) / (عدد أفراد العينة x٣)

و– حساب نسبة متوسط شدة الاستجابة النظرية لمؤشرات القائمة بالمعادلة:

نسبة متوسط شدة الاستجابة النظرية= (الدرجة الوزنية لأكبر بديل – الدرجة الوزنية لأقل بديل) / عدد احتمالات الاستجابة

$$= \frac{٣ - ١}{٣} = ٠.٦٧٧$$

ز–حساب الخطأ المعياري لمتوسط شدة الاستجابة من خلال القانون(زكريا الشربيني , ٢٠٠٧, ص. ١٠٥).

$$\text{خ.م} = \sqrt{\frac{\text{أ} \times \text{ب}}{\text{ن (أفراد العينة)}}}$$

حيث إن: **(أ)** نسبة متوسط شدة الاستجابة للمؤشر = ٠.٦٦٧

(ب) باقي النسبة من الواحد الصحيح = ٠.٣٣

(ن) أفراد العينة.

ومن ثم:

– الخطأ المعياري لعينة البحث (ن=٤٦٠).

$$\text{خ.م} = \sqrt{\frac{٠.٦٦٧ \times ٠.٣٣٣}{٤٦٠}} = ٠.٠٢٢$$

ح–تعيين حدي الثقة لنسبة متوسط شدة الاستجابة لكل مؤشر طبقا للقانون (فؤاد أبو حطب,١٩٩١,ص. ٣٢٠)

حدود الثقة = نسبة متوسط شدة الاستجابة ± ١,٩٦ × الخطأ المعياري

ومن ثم:

– حدود الثقة لعينة البحث (ن=٤٦٠).

حد الثقة الاعلي= ٠.٦٦٧+ ١.٩٦ × ٠.٠٢٢ = ٠.٧١٠

حد الثقة الأدنى= ٠.٦٦٧– ١.٩٦ × ٠.٠٢٢ = ٠.٦٢٤

وبناء على ذلك فانه:

- إذا كانت نسبة متوسط الاستجابة لأفراد العينة على المؤشر أكبر من أو تساوي (٠.٦٦٧+ الخطأ المعياري x ١.٩٦) فان المؤشر يتحقق بدرجة (**كبيرة**).
- إذا كانت نسبة متوسط الاستجابة لأفراد العينة على المؤشر أكبر من (٠.٦٦٧– الخطأ المعياري x ١.٩٦) واقل من (٠.٦٦٧+ الخطأ المعياري x ١.٩٦) فان المؤشر يتحقق بدرجة (**متوسطة**).
- إذا كانت نسبة متوسط الاستجابة لأفراد العينة على المؤشر أقل من (٠.٦٦٧– الخطأ المعياري x ١.٩٦) فان المؤشر يتحقق بدرجة (**غير كتحقق**).

والرسم التالي يوضح ذلك:

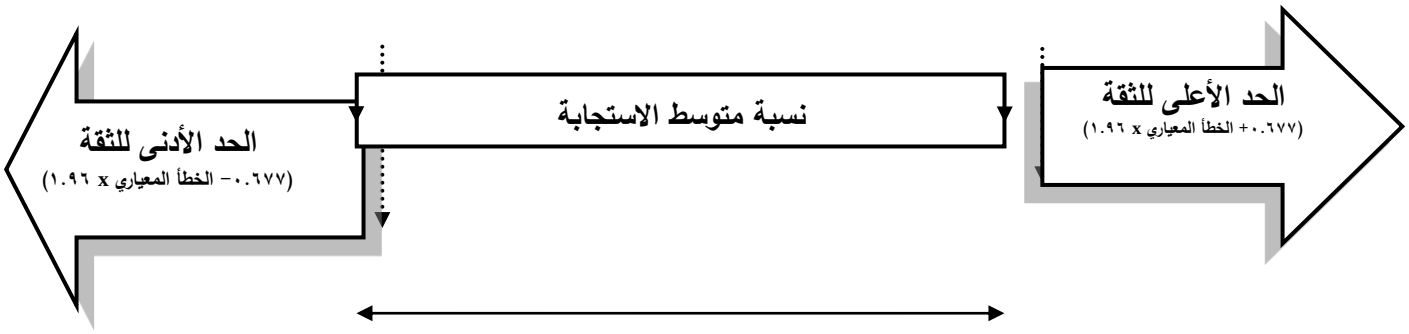

درجة التحقق أو الأهمية (كبيرة)	درجة التحقق أو الأهمية (متوسطة)	درجة التحقق أو الأهمية (غير متحققة أو غير مهمة)

خامساً نتائج الدراسة الميدانية (سيتم في هذا البحث تناول نتائج المحور الثاني الخاص بمعوقات التمويل الذاتي فقط وباقي المحاور الثلاثة تم تناولها في الرسالة)

نتيجة لضعف التمويل الحكومي فى الإنفاق على التعليم الثانوي الزراعي ظهرت الحاجة إلى التمويل الذاتي الذى يتلاءم مع هذا النوع من ذات الصبغة الإنتاجية، والتي منها جعل الطالب عضو منتج وليس مستهلك، ولكن هناك معوقات كثيرة وتحديات كبيرة تواجه التمويل الذاتي بهذه المدارس،

وقد حقق المحور الخاص بمعوقات التمويل الذاتي بمدارس التعليم الثانوي الزراعي علي نسب متوسط استجابة (٠.٧٥٨)، وتجاوزت الحد الأعلى للثقة الذى تم حسابه بـ(٠.٧١٠) بما يعني تحقق هذا المحور بدرجة كبيرة، الأمر الذى يشير إلى وجود معوقات كثيرة للتمويل الذاتي بمدارس التعليم الثانوي الزراعي، سواء أكانت تلك المعوقات فى الإدارة، أو معوقات فى المدرسة نفسها، أو معوقات خاصة بضعف الوعي بفكرة التمويل الذاتي بمجملها، وبالتجارب الحديثة التى تدعم تلك الفكرة، أو نتيجة للمعوقات المالية.

وقد أسفرت نتائج الدراسة الميدانية عن وجود مجموعة من المعوقات التي تواجه مدارس التعليم الثانوي الزراعي بمحافظة المنيا في الحصول علي التمويل الذاتي بها وهي تتمثل فيما يلي:-

١. محدودية صلاحيات الإدارات المدرسية فى الحصول علي التمويل اللازم
٢. ضعف الوعي المجتمعي لدى المستثمرين بدعم المدرسة الثانوية الزراعية
٣. قصور محتوي المقررات الدراسية فى تنمية الميول الإنتاجية لدى طلاب المدارس الثانوية الزراعية
٤. تفتقر المدارس الثانوية الزراعية للاماكن اللازمة للأنشطة الانتاجية
٥. ضعف التخطيط لتنمية الموارد الذاتية بالمدارس الثانوية الزراعية
٦. انخفاض حماس بعض المدراء والمعلمون لدعم فكرة التمويل الذاتي
٧. صعوبة استخدام برامج المحاسبة والأنظمة المالية
٨. المركزية الشديدة في اتخاذ القرارات الخاصة بالتمويل الذاتي لدي وزارة التربية والتعليم
٩. كثرة الأعباء الإدارية لمدير المدرسة
١٠. قلة الثقة بمدير المدرسة
١١. قلة البرامج التدريبية فى مجال التمويل الذاتي للمدارس

قائمة المراجع

المراجع العربية

١. أروي بنت على عبد الله أخضر: تصور مقترح نحو تطبيق المدارس المنتجة فى مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، مجلة التوثيق التربوي، ع٥٤، السعودية، ٢٠١٠.

٢. أسماء حسن الخولي : تمويل العملية التعليمية في مصر , الملف المصري "افاق تطوير التعليم في مصر " , دورية شهرية تصدر عن مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ,السنة السابعة , ع٧٩, مارس ٢٠٢١.

٣. أمل بنت عبدالرحمن الحربى: تمويل التعليم فى المملكة العربية السعودية، تحديات وبدائل، مجلة العلوم التربوية، جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز، مج٢، ع١، ٢٠١٧.

٤. أمل عبد الوهاب الصالح، منيرة خالد الهيلم: واقع التمويل الذاتي المدرسي ومعوقاته من وجهة نظر الإدارات المدرسية فى دولة الكويت وتصور مقترح لتطويره، مجلة العلوم التربوية، ع١، ج١، يناير، ٢٠١٧م.

٥. إيمان على الانصاري: تمويل التعليم "بدائل ومقترحات"، مكتب التربية العربي لدول الخليج، وقائع ندوة التربويين الاقتصاديين وتحديات المستقبل "بتاريخ ٦، ٧مايو" (ورقة عمل)، قطر، ٢٠٠٢م.

٦. إيناس إبراهيم حويل: المعوقات المجتمعية لمشروعات تطوير التعليم الفني، جمعية الثقافة من أجل التنمية، سنة ١٨، عدد١١٨، مضر، ٢٠١٧م.

٧. ايناس ناصلى: التمويل الذاتى ودورة فى اتخاذ القرارات الاستثمارية فى المؤسسة الاقتصادية، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، جامعة العربى بن مهيدى (أم البواقى) ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،الجزائر , ٢٠١٩م.

٨. بيومي محمد ضحاوي : بعض مشكلات التعليم الثانوي الزراعي , مجلة العلوم التربوية , جامعة جنوب الوادي , كلية التربية , ع ٣, ٢٠١٩ م.

٩. جمال علي الدهشان: نحو رؤية مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم فى مصر، المؤتمر الدولى الأول لكلية التربية ,جامعة عين شمس ، بعنوان " توجهات استراتيجية فى التعليم – تحديات المستقبل" ، فى الفترة من ١٥–١٦أكتوبر ٢٠١٦م.

١٠.جمهورية مصر العربية : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء , لمحة احصائية عن مصر ٢٠٢٠م, إصدار يونيو.

١١.جيهان محمد مجدي وأخرون : مصادر تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر "دراسة تحليلية " , مجلة كلية التربية , جامعة بنها , مج ٢٩ , ع ١١٦ , ٢٠١٨ م.
١٢.خالد منصور غريب : التمويل الذاتي مدخلا لدعم تمويل التعليم الجامعي الحكومي في مصر , مجلة البحث العلمى فى التربية , كلية البنات للأداب والعلوم والتربية , جامعة عين شمس , ج ٣ , ع ١٢ , مصر , ٢٠١١م.
١٣.ديو بولد ب فان دالين : مناهج البحث في التربية وعلم النفس , ط٦, ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرون , مكتبة الانجلو المصرية , القاهرة , ١٩٩٦م.
١٤.رجاء محمود أبو علام: تقويم التعلم: عمان، دار المسيرة للطباعة والنشر، ٢٠٠٥م.
١٥.رفعت عمر عزوز، طارق عبدالرؤوف عامر: اقتصاديات وتمويل التعليم، ط١، مؤسسة طيبة للطبع والنشر، القاهرة، ٢٠٠٨م.
١٦. رمزية الغريب: التقويم والقياس التفسي والتربوي , مكتبة الانجلو المصرية , القاهرة , ١٩٨٥م. .
١٧.رمضان سالم النجار: التعليم الثانوي المعاصر، ط١،دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان– الاردن, ٢٠٠٩م.
١٨.زانه عبد الرحمن مغرم الشهرى , سارة بنت عبدالله المنقاش : استثمار المواهب الطلابية كبديل مساند لتمويل التعليم في مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية , المجلة العربية لعلوم الاعاقة والموهبة , المؤسسة العربية للتربية والعلوم والاداب , عدد ٣ , السعودية , ٢٠١٨ م.
١٩.زكريا الشربيني: الإحصاء وتصميم التجارب في البحوث النفسية والاجتماعية والتربوية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٧م.
٢٠.سامي محمد ملحم: مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ط٤، عمان، دار الميسرة، ٢٠٠٦م.
٢١.ضياء الدين زاهر : الانفاق علي التعليم المصري وتمويله "دراسة تحليلية نقدية " , مستقبل التربية العربية , المركز العربي للتعليم والتنمية , مج ١٢, ع٤٠, مصر , ٢٠٠٦م.
٢٢.طارق عبدالرؤوف عامر: قضايا تربوية معاصرة، ط١، دار الجوهرة للنشر والطباعة، القاهرة ، ٢٠١٥م.
٢٣.طلعت آدم: الموجود والمنشود في اقتصاديات التعليم، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط١، الإسكندرية، ٢٠١٦م.

٢٤.ظلال محمد عادل : تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الحكومية في مصر , دراسات في التعليم الجامعي , مركز تطوير التعليم الجامعي , كلية التربية , جامعة عين شمس , ع ٣٣, ٢٠١٦ م .

٢٥.عبد الله بن محمد الوزرة: وقع تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس بمدينة الرياض من وجهة نظر قادتها، مجلة البحث العلمي في التربية، كلية البنات للآداب والعلوم، جامعة عين شمس، العدد ٢٠، ٢٠١٩م.

٢٦.عبد المحسن عايض القحطاني : اقتصاديات التعليم قضايا معاصرة , ط١,لجنة التأليف والتعريب والنشر , جامعة الكويت , الكويت , ٢٠١٥م.

٢٧.عبدالله زاهى الرشدان: في اقتصاديات التعليم , ط٣ ,دار وائل للنشر ,عمان , ٢٠١٥م.

٢٨.على صالح جوهر، ميادة الباسل: الاستثمار الامثل فى تمويل التعليم , المكتبة المصرية , القاهرة , ٢٠١٦ م.

٢٩.علي صالح جوهر وأخرون : متطلبات تنوبع مصادر تمويل التعليم العام لتطوير التعليم الابتدائي بمصر , جمعية الثقافة من أجل التنمية , ع ١٣٣, س ١٩ , القاهرة , ٢٠١٨م.

٣٠.على عبد الرؤوف نصار: رؤية مستقبلية للتعليم الثانوي الزراعي فى مصر فى ضوء المتغيرات المعاصرة، المؤتمر العلمى العاشر ٠التعليم الفنى والتدريب... الواقع والمستقبل، كلية التربية، جامعة طنطا، مصر، ٢٠٠٥م.

٣١.علي غنيم الإمبابي : دور التعليم الفني الزراعي في تحقيق متطلبات التنمية الزراعية بمصر في ضوء التحديات العالمية المعاصرة , آفاق جديدة في تعليم الكبار , جامعة عين شمس , مركز تعليم الكبار , ع ٢٢, ٢٠١٧, م.

٣٢.فؤاد أبو حطب، أمال صادق: مناهج البحث وطرق التحليل الإحصائي في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩١م.

٣٣.فوزي محمد السعيد: واقع المدرسة الثانوية الزراعية (المبني والمزرعة والمنهج) فى ضوء مفهوم تطوير التعليم – دراسة تقويمية، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، مج٥ ، ع ١٥، مصر,١٩٩٤م.

٣٤.ماهر احمد حسن : دور المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم قبل الجامعي , المؤتمر العلمي الاول كلية التربية الوادي الجديد بعنوان التعليم والتنمية في المجتمعات الجديدة في الفترة ٥-٦ مارس , مصر , ٢٠٠٦ م.

٣٥.مبارك السلوس: التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٤م.
٣٦.مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادى الشيرازي: القاموس المحيط، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م.
٣٧.محمد إبراهيم أبو خليل: فاعلية الانفاق الحكومى على التعليم قبل الجامعى فى مصر وسبل ترشيده، مجلة كلية التربية، جامعة الإسكندرية، مجلة٢٠، عدد٣، ٢٠١٠م.
٣٨.محمد بوشوشة : تأثير السياسات التمويلية على امثلية الهيكل المالى للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، اطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه فى العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، الجزائر،٢٠١٦م.
٣٩.محمد متولى غنيمة: تمويل التعليم والبحث العلمي المعاصر أساليب جديدة، ط١،الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠١م
٤٠.محمد مهدي الخنيزي : تجربة المملكة العربية السعودية حول النفقات علي التعليم , مكتب التربية العربى لدول الخليج, ادارة التربية , ١٩٩٦ م.
٤١.محمود عباس عابدين : علم اقتصاديات التعليم الحديث , ط١,الدار المصرية اللبنانية , القاهرة , ٢٠٠٠م.
٤٢.مراد صالح مراد : تمويل التعليم في مصر في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة , مجلة التربية والتنمية , السنة ٨ , عدد ٢٠, مايو ٢٠٠٠م.
٤٣.منال أحمد حسن: الشراكة بين القطاعين العام والخاص فى التعليم المصري ومعوقات تطبيقها، مجلة كلية التربية بالمنصورة ، جامعة المنصورة، مجلد١، ع ٧٩, ٢٠١٢م.
٤٤.نضال حمدان مصطفي المصري: إطار مقترح للتمويل الذاتي فى الجامعات الفلسطينية وعلاقته بجودة التعليم الجامعي، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، جامعة العلوم والتكنولوجيا، المجلد١٠، العدد٣٢، فلسطين، ٢٠١٧م.
٤٥.نعمات عبد الناصر أحمد: الإدارة الذاتية مدخل للارتقاء بكفاءة المدرسة المنتجة، المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة أسيوط، مج٣١، ع١، ٢٠١٥م.
٤٦.الهلالي الشربيني الهلالي: اتجاهات حديثة في تمويل التعليم , مجلة بحوث التربية النوعية , ع ٩ , كلية التربية النوعية , جامعة المنصورة , ٢٠٠٧م .
٤٨. وائل نصار محمود: أثر تنويع مصادر التمويل الذاتية علي تقديم الخدمات في المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في فلسطين من وجهة نظر المدراء (دراسة ميدانية) , المجلة العلمية

للدراسات التجارية والبيئية , جامعة قناة السويس , كلية التجارة بالإسماعلية , مج٩ , ع ٤, ٢٠١٨م.

المراجع الاجنبية

1- Anderw Leigh, Ryan: Long-Run Trends in School Productivity: Evidence from Austdian, Education Finance and Policy Center For economic Policy Research, URL, 2009: Available at: http://econress.anu.edu.aa/pdf/dp6180pdf

2- Farouk Hemici, Pierre conso: Gestion financiere de l'entreprize, edition Dunod, Paris , 2002 , P241.

3-Hernandez, L.: School Funding and Assessment and Their Impact on Efficency and |Productivity in Texas. Paper Presented to the Texassenat Education Committee. Austin: Lationo Education Coa Lition, 2016,PP 1-6.

1- Mestry R.: The Management of user fees and Other Fundraising Initiatives in Self-Managging Public School, South African Journal of Education, Vol.36, May, 2016, PP 1-11.

Prescott, Brain: is colorado's voucher system worth couching for? Change: the magazine of Higher Learning, V.42, N.4, 2010, P20.